مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (08) / العـدد: (01)، (2024)، ص 110 - 127

أزمة التنظير السياسي الإسلامي المعاصر: مقاربة منهجية في ضوء الإسهامات الفكرية لمشروع إسلامية المعرفة

The crisis of contemporary Islamic political theorization: a methodological approach in the light of the intellectual contributions of the Islamic knowledge project

أمال زرنيز
جامعة باجي مختار، عنابة، (الجزائر)، amoulazer83@gmail.com /amel.zerniz@univ-annaba.dz

تاريخ الإستلام: 2024/03/25 تاريخ قبول النشر: 2024/05/14 تاريخ النشر: 2024/ 06/30

ملخص:

حاول مشروع إسلامية المعرفة الذي يعتبر من أبرز الأطروحات المعرفية المعاصرة في العالم العربي والإسلامي مقاربة أزمة التنظير السياسي الإسلامي المعاصر منهجيا،من منطلق الوعي بأن معضلة الأزمة الفكرية الحضارية هي في الحقيقة "أزمة منهجية لا أزمة تنظير".ومنه تهدف هذه الدراسة إلى بحث مدى مساهمة منطلقات ومرتكزات المقاربة المنهجية المعتمدة في تحليل هذه الأزمة في ضوء إسهامات عدد من مفكري مشروع إسلامية المعرفة لإيجاد حل لقصور المنهجية الإسلامية التقليدية في معالجة المشكلات المعرفية الحديثة وتحقيق التجديد السياسي الإسلامي، وقد خلصت الدراسة إلى أن الخروج من أزمة التنظير السياسي الإسلامي المعاصر يتطلب وفق اجتهادات مشروع إسلامية المعرفة إبداع منهجية جديدة لا تخل بمقدمات الأنموذج المعرفي الإسلامي، لكن متجاوزة لها،إذ بات من الضروري بناء منهجية جديدة للاجتهاد، وبحث إشكاليات تطبيق أسسها ومداخلها في حقل التنظير السياسي من منظور حضاري إسلامي.

الكلمات مفتاحية: أزمة التنظير السياسي؛ إسلامية المعرفة؛ الفكر الإسلامي المعاصر؛ المنهجية الإسلامية.

Abstract:

An Islamic knowledge project, considered one of the most prominent contemporary theses of knowledge in the Islamic world, attempted to systematically approach the crisis of contemporary Islamic political theorization on the basis of the awareness that the dilemma of the cultural intellectual crisis is in fact a "methodological crisis, not a theoretical one". This study aims to investigate the extent to which the methodological approache adopted in analysing this crisis in light of the contributions of a Islamic knowledge thinkers to resolve the inadequacy of traditional Islamic methodology in achieving Islamic political renewal.The study concluded that the way out of this crisis, requires the creation of a new methodology for ijtihad and to explore the problems of applying its foundations and approaches in the field of political theorizing from an civilizational perspective.

Keywords: Political theorization Crisis; Contemporary Islamic Thought; Islamic knowledge; Islamic Methodology.

1. مقدمة:

يعتبر حقل التنظير السياسي من أهم المجالات التي تؤطر للفكر الإنساني، هذا المجال أبدع فيه الفكر السياسي الغربي المعاصر فيما بقيت محاولات التأصيل في النظرية السياسية من منظور حضاري إسلامي معاصر محاولات نادرة لم تأخذ الاهتمام الكافي من الباحثين العرب والمسلمين، إذ يعاني حقل النظرية السياسية من منظور إسلامي من أزمة حاول مشروع إسلامية المعرفة كإحدى المشاريع الفكرية التي لامست المشكلة في جوهرها، مقاربتها من خلال جهود عدد من الباحثين، من منطلق الوعي بأن أزمة الفكر الإسلامي المعاصر وفي مختلف مجالات المعرفة والتي من بينها العلوم السياسية هي في الحقيقة "أزمة منهجية لا أزمة تنظير" .وباعتبار المنهجية علم بيان الطريق والوقوف على خطوات ووسائط للوصول لغاية من منطلق مجموعة من المبادئ أو الأسس،يتطلب تجاوز أزمة التنظير السياسي الإسلامي المعاصر – وفقا لأطروحة إسلامية المعرفة – طرح بديل معرفي حضاري عبر إعادة النظر في مقولات الفكر والعقل والوحي،وفك ارتباط المعرفة عن السيطرة الوضعية للفكر الغربي المعاصر، الأمر الذي يستلزم البحث عن منهجية تنظيرية منضبطة ،إذ بات من الضروري بناء منهجية جديدة للاجتهاد، وبحث إشكاليات تطبيق أسسها ومداخلها في حقل التنظير السياسي من منظور حضاري إسلامي.

ومنه، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أزمة التنظير السياسي الإسلامي المعاصر في ضوء الاجتهادات الفكرية لمشروع إسلامية المعرفة ضمن علاقة تداخل وتكامل منهجي تؤسس لإيجاد حل لقصور المنهجية الإسلامية التقليدية في معالجة المشكلات المعرفية الحديثة، وتشكل بذلك جوهر التجديد السياسي الإسلامي، وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

*إلى أي مدى يمكن أن تسهم الاجتهادات الفكرية لمشروع إسلامية المعرفة في بناء منهجية إسلامية من شأنها إيجاد مخرج لأزمة التنظير السياسي الإسلامي المعاصر؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية:

*ما مدى تأثير المنطلقات الفكرية لمشروع إسلامية المعرفة في بناء أنموذج معرفي حضاري؟

*كيف ساهم قصور المنهجية التقليدية الإسلامية في خلق أزمة في حقل التنظير السياسي الإسلامي المعاصر على ضوء الاجتهادات الفكرية لمشروع إسلامية المعرفة؟

*ما هي متطلبات بناء وتنفيذ منهجية لأغراض التنظير السياسي الإسلامي المعاصر وفق مقاربة إسلامية المعرفة؟

وفي محاولة للإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

*يؤدي بناء منهجية جديدة للاجتهاد من منظور حضاري إسلامي إلى إيجاد مخرج لأزمة التنظير السياسي في الفكر الإسلامي المعاصر الحديثة وتحقيق التجديد السياسي الإسلامي.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تحليل منطلقات ومرتكزات المقاربة المنهجية المعتمدة في تحليل أزمة التنظير السياسي الإسلامي المعاصر في ضوء اجتهادات مفكري مشروع إسلامية المعرفة، من خلال العناصر التالية:

1 – مشروع إسلامية المعرفة: نحو بناء أنموذج معرفي حضاري إسلامي

2 – أزمة التنظير السياسي وفق مقاربة إسلامية المعرفة

3 – بناء المنهجية الإسلامية لأغراض التنظير السياسي: مرتكزات البناء وآليات التنفيذ.

2. مشروع إسلامية المعرفة: نحو بناء أنموذج معرفي حضاري إسلامي:

إن الدعوة إلى إسلامية المعرفية التي تعتبر من أبرز الأطروحات المعرفية المعاصرة في العالم العربي والإسلامي، أسهم في بلورتها ولا يزال الكثير من المشتغلين في حقول معرفية عديدة، في سعيهم إلى بلورة أنموذج معرفي إسلامي، وذلك من خلال إعادة صياغة فكرية تعتمد جهازا مفاهيميا مغايرا يراعي مبادئ الإسلام ومفاهيمه التأسيسية عبر إعادة النظر في مقولات الفكر والعقل والوحي.

1.2 مشروع إسلامية المعرفة: المنطلقات والغايات:

تشكل إسلامية المعرفة مشروعا معرفيا حضاريا، يحاول علاج الأزمة الفكرية في العالم الإسلامي، عبر خطاب عالمي يتفاعل مع مقتضيات الفكر المعاصر، خاصة في ظل المآلات التي انجرت إليها الحضارة الغربية المادية، ممثلة في المذهبية الوضعية التي أدخلت المعرفة وفلسفة العلوم في أزمة عميقة تحتاج إلى رؤية معرفية مغايرة لحلها. وانطلاقا من هذه الأزمة الفكرية الحضارية تأسست مدرسة إسلامية المعرفة كتيار فكري إسلامي معاصر، أخذت طابعا مؤسسيا ممثلا في المعهد العالمي للفكر الإسلامي الذي يتخذ من فرجينيا – واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية مقرا له منذ العام 1981م.يعمل بكل الوسائل على حل هذه الأزمة بتقديم البديل المعرفي والمنهجي، إثر ظهور توجهات جديدة في الفكر الإسلامي رعتها مؤسسات بحثية ناشطة سبعينات القرن العشرين في شكل دراسات لعدد من المفكرين المسلمين ممن اطلعوا على العلم الغربي الحديث، تبلورت في وقت لاحق في شكل مشروع فكري طموح، أطلق عليه إسلامية المعرفة، حدد أعراض الأزمة الفكرية التي تعاني منها الأمة الإسلامية في ما يلي:[1]

- ازدواجية التعليم وأثره على المسلم المعاصر.
- هيمنة الأنموذج المعرفي الغربي على الفكر والثقافة الإسلامية.
- قصور المنهجية الإسلامية التقليدية على معالجة المشكلات المعرفية الحديثة، وتكلس أدواتها الإجرائية.

وبتزايد عدد المنخرطين في مشروع إسلامية المعرفة تحول هذا الأخير إلى مشروع حضاري فكري كبديل منهجي، حدد طه جابر العلواني معالمه في كتابه" إسلامية المعرفة بين اليوم والأمس" في الخطوات التالية :بناء النظام

المعرفي الإسلامي، بناء المعرفية المنهجية القرآنية، بناء منهج التعامل مع القرآن الكريم، بناء منهج التعامل مع السنة النبوية المطهرة، قراءة التراث الإسلامي قراءة سليمة، التعامل مع التراث الغربي. هذه المحاور الرئيسة التي تشتغل عليها إسلامية المعرفة من وجهة نظر طه جابر العلواني، يشاركه فيها الكثير من أصحاب هذه المدرسة، باستثناء فتحي حسن ملكاوي الذي أضاف إلى هذه المحاور محور التعامل مع الواقع المعاصر في كتابه "منهجية التكامل المعرفي – مقدمات في المنهجية الإسلامية –".[2]

ينطلق الداعون إلى إسلامية المعرفة من فكرة أن الفكر الإسلامي التقليدي، ونظيره الغربي الحديث يعيشان أزمة، ساهم في تعميقها وتكريسها الخلط المفاهيمي وغياب الرؤية التوحيدية الكلية. وقد حددت الأزمة الفكرية بالنسبة للأول في الأدوات المنهجية المستخدمة فيه، وبالنسبة للثاني في الرؤى الوضعية التي تهيمن على مختلف مجالاته. ويرى مفكرو إسلامية المعرفة أن تجاوز هذه الأزمة، يعد شرطا لتوفير البديل المعرفي الإسلامي، وهذا لا يتحقق إلا بإعادة البناء الفكري لكليهما على أساس جهاز مفاهيمي مغاير يراعي مبادئ الإسلام وتصوراته المتعلقة بالإنسان والكون والحياة.[3] وذلك من خلال "إعادة صياغة المعرفة على أساس من علاقة الإسلام بها". وهو ما يتحقق وفق إسماعيل راجي الفاروقي عبر إيجاد "توليفة" تجمع بين معطيات التراث الإسلامي ونتائج العلوم العصرية بما يساعد على تحقيق غايات الإسلام العليا ، التي أوضحها محمد رفقي عيسى " في عمارة الأرض، وقيام الإنسان بوظيفته المرتضاة له دينا، وتوجيه هذه النتائج في سبيل تحقيق الغاية من هذا الوجود" ،[4] وذلك باستخدام مداخل منهجية يتكامل فيها الوحي الصحيح مع الواقع المشاهد كمصادر للمعرفة– من منطلق أن القضية أولا وقبل كل شيء هي قضية منهجية– بحيث يستخدم ذلك التصور الإسلامي كإطار نظري للتفسير والتعميم ومن ثمة بناء النظريات في مختلف العلوم بصفة عامة ، من منطلق:

1 – أن العقل المسلم بإمكانه التعامل مع المعرفة في إطار وحدة نظرية المعرفة الإسلامية، التي يتم فيها الجمع بين وحدة المعرفة ووحدة الحقيقة، والجمع بين مصادر المعرفة –الوحي والعقل– في دراسة الظواهر، إذ أن إسلامية المعرفة مشروع مفتوح من الناحية المنهجية لتوضيح مداركه وأدواته وآفاقه، على أن تشكل الرؤية الإسلامية للوجود النواة المركزية للمشروع التي يمكن من خلالها توليد أنموذج معرفي إسلامي.[5]

2 – ضرورة الوعي بمصادر المعرفة الإسلامية وتكاملها، وإعادة النظر في فرضياتها، وفهم ثوابتها ومتغيراتها، وإدراك عامل الزمان والمكان في حركة الفكر وتاريخ الأمم.

وبذا كان الهدف من مفهوم "إسلامية المعرفة" بناء الفكر الإسلامي على أسس علمية ومنهجية محكمة، تتصف بالشمولية والتحليل النقدي، والانضباط العلمي المرتكز إلى سنن الفطرة الكونية،[6] في سياق إعادة توظيف العلوم ضمن ناظم منهجي ومعرفي إلهي قائم على الوحي، وغير وضعي، ومن ثمة توظيفها لتحقيق المقاصد الإلهية[7] ،بوصف إسلامية المعرفة وفق طه جابر العلواني "رؤية منهجية معرفية وليست حقلا علميا دراسيا أو تخصصا أو

إيديولوجية"، كونها تقوم على اكتشاف العلاقة المنهجية بين الكون والوحي ،باعتبارها علاقة تداخل وتكامل منهجي،[8] وذلك بالتركيز على ثلاثة محاور رئيسية:[9]

1 – **مفهوم الجمع بين القراءتين:** في محاولة لإيجاد توفيق ما بين مصدرين: الوحي أو القرآن الكريم كقراءة أولى، والكون أو الطبيعة كقراءة ثانية.

2 – **منظور العلوم والخلفية العلمانية أو المادية:** وقد حاول بعض المفكرين المسلمين تقديم إسهامات تهدف إلى تنقية العلوم من أية خلفية علمانية أو إلحادية، على اعتبار أن الوحي مصدر من مصادر المعرفة.

3 – التصور المبنى على تحديد مصادر المعرفة الإسلامية: حيث تم تحديدها في خمسة عناصر أساسية، هي: القلب المسلم والقرآن والكون والتراث الإنساني وعملية هضم وتمثل لهذه العناصر.

تأسيسا على ما سبق، يؤكد طه جابر العلواني على أن فصل القراءتين (القرآن والكون) واضح في العالم الحديث، وهو المسؤول عن الانقسام بين القيم الدينية والمعرفة المعاصرة. لهذا السبب، تعتبر إسلامية المعرفة ضرورة معرفية وحضارية ليس للمسلمين فقط، بل للبشرية جمعاء.[10] ولذلك، يسعى مشروع إسلامية المعرفة إلى النظر في قضايا المعرفة والمنهجية من منظور الإصلاح والبحث والاكتشاف الذاتي دون أي تحيزات أو قيود عقائدية أو زمنية أو محددات لأفقها الفكري.[11]

2.2 الأنموذج المعرفي الحضاري الإسلامي: المبادئ والخصائص

يمثل الأنموذج المعرفي حسب منى أبو الفضل " paradigme " نسق معياري وإدراكي ينظم تفكيرنا في حقل معين، ويوفر له الأسس والإطار ،ويضع حدوده وإطاره ونطاقه مثل المفاهيم، النظريات، المنظورات ورؤية المعالم." ذلك أن لكل أنموذج معرفي إطاره المرجعي الحضاري البيئي،[12] ومن دون هذا الناظم لا يمكن خلق ثقافة أو بناء علوم أو معارف، وتأتي إسلامية المعرفة كمشروع معرفي حضاري لتعيد تفعيل الرؤية الإسلامية للعالم – الوجود في كل جوانب الحياة المعاصرة، والجانب المعرفي تحديدا، عبر إعادة التأسيس لمقدمات الأنموذج المعرفي الإسلامي. وهو ما يعني أن بقية المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية هي بالضرورة تأتي إنباء على الرؤية الإسلامية الحضارية، التي ترتكز على جملة خصائص (الشمولية والعالمية والثبات) تجعلها غير قابلة للتبديل أو التطوير لاعتمادها المطلق على الوحي الإلهي، بحيث ترتكز هذه الأخيرة على جملة من المقومات تضفي عليها طابعها الخصوصي والحضاري، تتحدد من خلال الأبعاد التالية:

1 – البعد الإنطولوجي للرؤية الإسلامية للوجود: وتشمل التوحيد كركيزة أساسية، ثنائية الوجود(الخالق والمخلوق)، ثنائية الوجود (عالم الغيب وعالم الشهادة).

2 – البعد الكسومولوجي في الرؤية الإسلامية للعالم: تتحدد من خلال الكون والطبيعة، ومركزية الإنسان في الرؤية الإسلامية للعالم (البعد الروحي والمادي للإنسان).

3 – البعد الأيكسولوجي للرؤية الإسلامية: القيم في الرؤية الإسلامية للعالم.

4 – البعد الإبستمولوجي للرؤية الإسلامية الأنموذج المعرفي الإسلامي المنبثق عن الرؤية الإسلامية للوجود[13].

إن إسلامية المعرفة باعتبارها رؤية تنبثق من عقيدة كلية عن الإنسان و الكون والحياة، وكذلك تنبثق عن الإجابة عن الأسئلة الكلية والنهائية المتعلقة بالوجود والقيم والمعرفة ،تتحقق مهمتها الأساسية في الربط بين الرؤية الإسلامية للعالم ونظرية المعرفة التي تتولد عنها لتشكل النظام المعرفي الإسلامي "مكونا من أربعة أبعاد وهي :الوحي، الكون، العقل الإنساني، التاريخ، تناظر هذه الأبعاد مستويات أربعة تمثل درجات الفعل ،وتعبّر عن دور الممارسة في نظرية المعرفة، وهي :الوعي ،المادة ، والتفسير والتأويل، والحدث في الزمان والمكان."[14]

وبما أن إسلامية المعرفة هي جانب من جوانب الإسلامية التي تعنى بالأفكار والتصورات والقيم الإنسانية والمضامين الفلسفية وفق منهجية إسلامية قويمة شاملة تلتزم بتوجيه الوحي، ولا تعطل دور العقل، [15]من هنا يظهر الفارق بين الفكر الإسلامي المعاصر والحداثة، فالفكر الإسلامي بأنموذجه المعرفي يسعى إلى تحويل الواقع، بينما اتجاه الحدا بأنموذجه المعرفي يسعى إلى تبرير الواقع. [16]

3. أزمة التنظير السياسي وفق مقاربة إسلامية المعرفة:

هناك شبه إجماع بين الباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل عام على أن النظرية "هي المنتج النهائي للنشاط العلمي "،وأنه لا يمكن لأي مناقشة للعلم أن تكتمل دون الإشارة إلى المكانة المركزية التي تحتلها النظرية.وبينما يعتبر التنظير " عملية " تستهدف "التوصل إلى تفسيرات ، وتنبؤات للظواهر الاجتماعية " بوصف كينيث بيلي،[17] كونه يشكل وسيلة يستخدمها العلماء لمحاولة إيجاد التوافق بين أفهامهم وميراثهم الثقافي – الاجتماعي – السياسي وبين الواقع المحيط بهم،[18] يتضح في المقابل أن هناك اتفاقا يشبه الإجماع بين المهتمين بالعمل على إعادة صياغة العلوم الاجتماعية في سياق التصور الإسلامي على أمور ثلاثة بوجه الإجمال، وهي:[19]

* أن نظريات العلوم الاجتماعية الحديثة والافتراضات الرئيسية التي تقوم عليها في صورتها الحالية، تحتوي الكثير مما يتناقض أو يتعارض مع التصورات الإسلامية الصحيحة للإنسان والكون والوجود.

* أنه قد ترتب على هذا القصور والاختلال الإبستمولوجي عجز تلك العلوم – أو على الأقل قصورها حتى الآن – عن التوصل إلى تفسيرات مرضية للسلوك الفردي أو الظواهر الاجتماعية لا في المجتمعات الإسلامية فقط، وإنما في غيرها من المجتمعات أيضا.

* هناك حاجة ملحة إلى إعادة النظر في تلك النظريات والمسلمات بشكل جذري في ضوء التصور الإسلامي.

ولأن غايات التنظير السياسي من منظور حضاري إسلامي لا تنفصل عن فقه الواقع، فهذا الفقه منطلق أساسي في هذا المنظور– ولكن مع عدم الفصل بينه وبين فقه الحكم الشرعي – ،[20] ينطلق مفكرو إسلامية المعرفة من تقرير مفاده أن أزمة الفكر الإسلامي المعاصر في مختلف مجالات المعرفة والتي من بينها العلوم السياسية هي في

الحقيقة "أزمة منهجية لا أزمة تنظير"،ذلك أن العقل المسلم لم يستطع تجاوز الأنموذج المعرفي الذي تشكل انطلاقا من النص كما في طبيعة نظرية المعرفة في القرون الوسطى ،كما أنه لا يزال يعاني من النزعة التاريخية في تعاطيه مع التراث، حيث ينزعه من السياق التاريخي الذي ولده ويكسبه المشروعية في كل اللحظات التاريخية .الأمر الذي جعل من العقل المسلم يعاني من الموقف التلفيقي بين التراث والحداثة مما يجعله متأرجحا منتقيا بين طرفي معادلتين متناقضتين تماما، ليعطي لنفسه فكرة الانتقاء بدلا من التوليد المنهجي العلمي. [21]

وقد حاول العديد من مفكري إسلامية المعرفة مقاربة هذه الأزمة، أبرزهم لؤي صافي وعبد الحميد أبو سليمان، اللذين أكدا أن الفكر السياسي الإسلامي المعاصر يعاني من أزمة مرتبطة بقصور المنهجية الإسلامية التقليدية وتكلس أدواتها الإجرائية في تطوير المعرفة في العالم الإسلامي.

1.3الأزمة القصور المنهجي عند الدكتور لؤي صافي:

يوضح لؤي صافي في كتابه "العقيدة والسياسة: معالم نظرية عامة للدولة الإسلامية "أن المشكلة التي يواجهها الفكر السياسي الإسلامي المعاصر هي ذات المشكلة التي واجهها الفكر السياسي التقليدي، بالتحديد مشكلة القصور المنهجي، بفعل عاملين اثنين، هما:[22]

1 – إن المنهج الذي اعتمده علماء السياسة القدماء و المحدثين يغلب عليه الطابع التجزيئي، فبدلا من عقدهم دراسة متكاملة لمختلف النصوص المتعلقة بظاهرة سياسية معينة من أجل استنباط القواعد العامة التي تشكل منظومة متكاملة لفهم الموقف القرآني أو النبوي الكلي من الظاهرة المعينة، يستشهد علماء السياسة بشكل انتقائي بالنصوص التي تم اختيارها لتأييد فهم محدد أودعم موقف معين.

2 – إن المنهج المعتمد للتنظير السياسي يقدم تحليل وظيفي للظاهرة السياسية، يحدد البنية السياسية من خلال الوظيفة التي تؤديها، دون أن يولي أي اهتمام بالمقاصد الكلية و القوانين العامة التي تحكم الفعل السياسي ،ما أدى إلى تبرير الممارسات الفعلية باستخدام منهج قياسي صوري، يفتقر إلى العمق النظري والاطراد المنهجي.

فقد شكلت نظرية الإمامة أو الخلافة مركز النظرية العامة للدولة الإسلامية التي أثارت منذ اللحظات الأولى لوفاة الرسول(ص) جدلا فقهيا حادا وخلافا سياسيا واسعا، تطور لاحقا في الأدبيات السنية والشيعية، والتي انحصرت في جدلية التنظير لوظيفة الحاكم، ومؤهلاته الذاتية والمكتسبة لشغل الوظيفة المركزية العامة (الإمامة)، دون النظر في طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم اللذين يمثلان طرفي المعادلة السياسية.

في حين أن منهجية التنظير للإمامة اتبعت "المنهج الوظيفي " السياسية في تحديد دور الإمام وكيفية تعيينه بوصف لؤي صافي ،القائم على البنية السياسية التي أفرزت عملية الاختيار نفسها ،دون مراعاة المقاصد التي توجه العمل السياسي وتحكم العلاقات السياسية ، ظلت " النظرية الاتباعية" القائمة على المنهج الوظيفي التي بدأت معالمها تظهر زمن أبي الحسن الماوردي ضمن كتابه "الأحكام السلطانية والولايات الدينية"، والمستندة إلى تجربة الخلافة

الراشدة، تشكل معالم النظرية العامة لدولة الخلافة في سياق التنظير السني للإمامة –بالنظر إلى ما تتصف به من مرونة وقدرة على التحور حسب ظروف الزمان والمكان– إلى أن واجهت دولة الخلافة العثمانية تحديات الدول الاستعمارية الأوروبية .[23]

في المقابل، ظهرت بدايات التنظير الشيعي للإمامة في عهد الخلافة الأموية، وفي بيئة مناهضة لنظام الحكم السني القائم آنذاك، ولأنه من الصعب الإحاطة بمواقف كل الفرق الشيعية من قضية الإمامة، يتم التركيز النقاش على أدبيات الإمامية الإثني عشرية ومنهجها التنظيري، الذي زاوج بين تأويل النصوص (القرآن والحديث النبوي) والتجربة التاريخية، ليقوم منهجه حول أربعة أركان، تقوم على الوراثة النبوية نسبًا ووظيفة، والعصمة، وفكرة الغيبة، وظهور "المهدي" المنتظر. ويختلف هذا المنهج التنظيري الإمامي في بعض الجوانب عن المنهج السني الوظيفي، فهو يركز على مواصفات الإمام المعصوم، ودوره في حماية الدين وحراسة الدنيا، رافضًا آلية الاختيار الواردة في أطروحة أهل السنة الإتباعية، متعللا بأن الوصية حق مثبوت للإمام علي بن أبي طالب، وقائمة بالعهد بين الأئمة التسعة من سلالة الحسين.[24]

2.3 أزمة القصور المنهجي في عند الدكتور عبد الحميد أبو سليمان:

انتقد الدكتور عبد الحميد أبو سليمان بمرارة ما أسماه "بقصور المنهجية الإسلامية بمفهومها التقليدي نتيجة الانفصام بين علماء الإسلام من جانب وبين القيادة السياسية للمجتمع المسلم من جانب آخر، والذي أدى إلى انصراف العلماء إلى العمل في التأليف والبحث والدرس والتأصيل للجوانب الخاصة بدراسات نصوص الفقه وما يتعلق بالعبادات والمعاملات الفردية دون الاهتمام بمسائل السياسة والحكم ،وضاعت بذلك حكمة السياسة الشرعية ومقاصد الشريعة وحركية الفقه والفكر الإسلامي وانعدم في كثير من هذا الفكر بعدا الزمان والمكان وموضع النص الجزئي من أصل مجمل الوحي والفطرة الإنسانية والكونية.[25]

انتقد عبد الحميد أبو سليمان في كتاباته باستمرار الأساليب الكلاسيكية للفقهاء، ودعا إلى إصلاحها وإعادة هيكلتها. وتم تلخيص نقده الأساسي واقتراحاته الأكثر تحديدًا لإصلاحها في مقال نشر عام 1985 بعنوان "إسلامية المعرفة مع إشارة خاصة إلى العلوم السياسية". وفي نقده للفقه الإسلامي الكلاسيكي، يسعى أبو سليمان إلى إظهار عدم كفاية الأساليب التقليدية من خلال إظهار عدم كفاية نظريات العلوم السياسية والمبادئ الناتجة عنها. بعبارة أخرى، يحاول إظهار أنّ هذه المبادئ غير كافية لتفسير الظواهر الاجتماعيّة الحديثة أو للتعامل مع مشاكل المجتمع الحديث. ذلك أن معضلة الفكر الإسلامي المعاصر تتمثل في أنه في حين أن الفقيه، بصفته فقيها، يتم تدريبه على التعامل مع المشكلات القانونية والأخلاقية، فإنه لا يزال يُنظر إليه على أنه مفكر شامل قادر على حل جميع مشاكل المجتمع الحديث. إذ "تكمن الأزمة [في الفكر الإسلامي] في طبيعة أساليبنا البحثية الإسلامية، والتي تقتصر

على الدراسات النصية للغة والتقاليد والفقه الأرثوذكسي. يتجلى هذان الموقفان في ميلنا إلى اعتبار الفقيه، بالمعنى التاريخي، شخصًا قادرًا على حل أزمة الفكر والثقافة والمعرفة."[26]

ويوضح في السياق ذاته، أن أزمة الفكر الإسلامي من الناحية المنهجية عكس أزمة الغرب الفكرية، ذلك أن أزمة الفكر الغربي تكمن في ضياع الثوابت حين تقطعت علاقتهم بالوحي، ليصبح العقل المصدر المعرفي الوحيد في ظل غياب الرؤية الكلية، في حين أن أزمة الفكر الإسلامي تكمن في معرفة المتغيرات، وفي انفتاح النظام المعرفي من جديد على الطبائع والسنن وتحقيق الوحدة المعرفية.[27]

هذه الأزمة حاول الدكتور علي الدين هلال مقاربتها وحصرها عبر مجموعة من الأزمات المركبة ضمن ما أسماء بأزمة الأصالة المولدة لأزمة الاتجاه المعمقة لأزمة الوظيفة ،[28]وتعني أزمة الأصالة عزوفا تحت التأثير العلماني والتغريب والتحديث عن العودة إلى المصادر الأساسية في بناء المنهجية المستخدمة في البحوث السياسية، أو بناء المفاهيم وتكوناها، وهو ما حقق أهم شروط التبعية الكلية وخلق أزمة في تحليل الواقع العربي، في حين تشير أزمة الاتجاه إلى ارتباط علم السياسة في الواقع العربي بنفس المدارس الفكرية والأيديولوجية في علم السياسة الغربي.وكمحصلة لتفاعل الأزمتين السابقتين، تعكس أزمة الوظيفة تخلي وظيفة علماء السياسة عن دورهم السياسي بحجة حياد العلم التي تعني في حقيقتها تبريرا لهجرة مشاكل المجتمع وقضاياه وإبداء الرأي فيها.[29]

ومنه، يتضح الإشكال الرئيسي عند الانتقال من مرحلة توصيف الظواهر الاجتماعية والإنسانية إلى مرحلة تفسيرها في الفكر الإسلامي، ذلك الدراسات الاجتماعية والإنسانية تستطيع وصف الظواهر مستخدمة أدوات منهجية طورها الأنموذج المعرفي الغربي، إلا أنها لا تستطيع تخطيها إلى عملية التفسير، ليقع الباحث المسلم في حيرة منهجية تطرح العديد من الإشكاليات، أبرزها:[30]

– هل ينتهك مقومات الرؤية الإسلامية للوجود ليتمكن من تفسير هذه الظواهر أو يتوقف عند وصفها فحسب؟

– العلاقة بين الفكر والواقع أو الفجوة بين النظرية ومحاولة إسقاطها على الواقع بحثا عن التفاعل وفق رؤية معرفية إسلامية.

وبالنظر إلى أن محاولات التنظير السياسي الإسلامي المعاصر تعاني من أزمة منهجية بالأساس، حيث غلب على المنهجية التقليدية الإسلامية الطابع التجزيئي الوظيفي كما سبق الإشارة عليه، تقتضي عملية التنظير السياسي اعتماد مبادئ وقواعد كلية للفعل السياسي، وفق مجموعة من القواعد والآليات المنهجية لاستنباط المبادئ الكلية من مصادرها المعتمدة، والتي تشمل مصدرين أساسيين:

1 – نصوص الوحي: إذ لابد من ارتكاز النظرية السياسية على منظومة من المبادئ والقواعد العامة مستخرجة من نصوص الوحي عبر عملية استقراء شامل لكافة النصوص المتعلقة بالظاهرة المدروسة، وبإتباع مجموعة من الخطوات

المتتالية، تتيح تفسير النص وتحديد معناه الكلي ضمن أبعاد سياقه العام(سياق نصي، سياق خطابي، سياق حالي أو وجودي)

2 – معطيات الخبرة الإنسانية: تعد مصدر مكمل لنصوص الوحي، وتستمد الخبرة التاريخية أهميتها من حقيقتين، الأولى، فهم المحتوى العملي للمفاهيم والقواعد النظرية ذات الطبيعة المجردة، والثانية، توضيح حدود الفعل السياسي، والشروط الضرورية لتحقيق المقاصد والغايات، بالإضافة إلى دراسة الأنظمة السياسية والخبرة التاريخية للأمم المغايرة.[31] إذ أن بناء النظرية السياسية في حاجة إلى حقل للمشاهدة والملاحظة، ومن شأن الخبرة التاريخية تقديم البديل للبحث المعملي بهذا الخصوص، وطبيعة التراث الإسلامي تتيح إنشاء إطار متكامل في عملية بناء النظرية السياسية.[32]

4. بناء المنهجية الإسلامية لأغراض التنظير السياسي: مرتكزات البناء وآليات التنفيذ:

تسعى عملية إسلامية المعرفة على المستوى العملي إلى تحقيق إسلامية التخصصات (المختلفة)، وذلك من خلال إعادة توجيه وتشكيل منهجي لمجالات البحث العلمي وفق مجموعة من الضوابط والمعايير المستمدة من الرؤية الإسلامية.[33] وبما أن عملية بناء منهجية إسلامية، يعد أبرز ما نتج عن مشروع إسلامية المعرفة، وجب التطرق إلى مبادئ وأدوات وآليات بناء وتنفيذ منهجية إسلامية من شأنها الجمع بين التنظير والتطبيق، ذلك أن الغرض من التنظير هو تطبيقه على أرض الواقع قصد فهمه وتفسيره وتحليله والتنبؤ به.

1.4 المنهجية الإسلامية في مشروع إسلامية المعرفة:المبادئ والأدوات:

انطلاقا من المقدمات المعرفية التي تمثل العناصر البنيوية للأنموذج المعرفي الإسلامي، تتبلور مرتكزات المنهجية الإسلامية، والتي حددها فتحي حسن ملكاوي فيما يلي:[34]

– مراعاة الاتساق الداخلي بين الرؤية الكونية أو رؤية العالم، وما ينبثق عنها من عناصر النظام المعرفي، وما يتضمنه من عناصر منهجية.

– اعتماد المرجعية القرآنية ضمن مفهوم الوحدة البنائية للقرآن الكريم والسنة النبوية بوصفها بيانا لآيات القرآن وتطبيقا لتوجيهاته.

– الجمع بين القراءتين :أي القراءة التوحيدية والتكاملية بما يحقق التكامل المعرفي.

– إعمال منظومة القيم المنهجية العليا (التوحيد التزكية والعمران)، كونها الأسس الحاكمة لمختلف المبادئ والقيم والمستويات النظرية والعملية.

– تشغيل إسلامية المعرفة :التي تشترط التمكن والاستيعاب والتجاوز، وبالتالي الترقي في منازل الكمال البشري.

ومنه تتفرع جملة من المبادئ الفرعية التي يمكن اعتبارها لبنات أساسية للمنهجية الإسلامية، وتشمل :[35]

– مبدأ التوحيد.

– ثنائية المصادر المعرفية (ثنائية الوجود/عالم الغيب وعالم الشهادة).

– البعد المعياري في دراسة الظواهر المتعلق بجملة التصورات الإعتقادية والأخلاقية للبشر.

وبما أن الوحي والكون والعقل تمثل مصادر متكاملة للفكر الإسلامي، تتميز المنهجية الإسلامية بمنطلقات ثلاثة، تشمل ما يلي:

– الوحدانية (وحدة المصدر والحقيقة) كدليل فكر وعمل والتزام.

– الخلافة: خلافة الإنسان في الأرض والكون.

– المسؤولية الأخلاقية: تمثل المسؤولية الوجه الآخر من الخلافة، وتعبر عن مسؤولية الإنسان الأخلاقية عن هذا الدور وما ينتج عنه من قرارات لإدارة الكون.[36]

من هذا القبيل، حدد الدكتور سيف الدين عبد الفتاح أربعة مداخل، نظم من خلالها طريقة عرضه للأدوات المنهجية، شملت:

1 – المدخل المقاصدي: الذي يعتمد نظرية مقاصد الشريعة الإسلامية كما صاغها الإمام أبو إسحاق الشاطبي، كونه يتضمن مجموعة من العناصر لوصف وتحليل وتفسير الواقع وتقويمه، يمكن الاستناد إليها في تحليل الظواهر السياسية والدولية.

2 – المدخل السفني: الذي يوظف حديث الرسول (ص)الذي يضرب مثال على طبيعة المسؤولية العامة والتماسك الاجتماعي بمجموعة من الناس في سفينة لو أحدث واحد منهم خلال فيها لهلك الجميع.

3 – المدخل المفاهيمي: الذي يوظف المفاهيم بوصفها منظومات يمكن من خلالها تحليل لظواهر الاجتماعية المعقدة.

4 – فكرة الأنموذج المعرفي لـ"توماس كون" :بوصفها أداة بنائية وتحليلية للنماذج الفكرية التي تسود المجتمع العلمي وتمثل له تقليداً بحثيا وطريقة في التفكير.[37]

2.4 آليات تنفيذ المنهجية الإسلامية لأغراض التنظير السياسي:

تتطلب عملية التأسيس لرؤية منهجية ضمن عمليات متراتبة تتصف بعناصر الكفاءة المنهجية واللياقة البحثية بغية مواجهة أزمة حقل النظرية السياسية من منظور إسلامي، ضرورة توفر مجموعة من العناصر، أهمها:

1 – عملية التأصيل للمفاهيم : إذا كانت المفاهيم تشكل اللبنات التي منها تؤسس المنهجية، فإنه ما من عمل منهجي إلا ويكون قوامه عملية التأصيل للمفاهيم. وبما أن بناء المفاهيم السياسية الإسلامية يعتبر ضرورة منهجية المستويين التنظيري والحركي معا،[38] تشكل مسألة تكامل المفاهيم قاعدة الأساس في التكامل المنهجي. ويطرح تكامل المفاهيم من جانب الرؤية الإسلامية على مستويات أربعة، الأول: يشير إلى التكامل داخل المفهوم الواحد (عناصره ومستوياته)،والثاني :يشير إلى تكامله مع منظومة المفاهيم الإسلامية، والثالث: يشير إلى أن المفهوم الواحد يصلح

كأساس للتعبير عن منظومة من المفاهيم بمفرده، والرابع يشير إلى ارتباط كل منظومة المفاهيم بقصد أساسي وهو "التوحيد". [39]

2 – تفعيل الإمكانيات المتاحة في الذاكرة التراثية: يتعلق الأمر بالحث في المصادر التراثية أو ذاكرة قضايا التنظير السياسي من ناحية التكوين والتطور، ومن حيث التحليل والتفسير، للوقوف على مناهجها وإمكانات الاستفادة منها وتفعيلها ضمن بنية التنظير السياسي.

3 – خصوصية التناول المنهجي لدراسة الواقع الإسلامي: ضرورة وصف حال الظاهرة السياسية خاصة والظاهرة الاجتماعية عامة عند تحليل الواقع ،كون هذه الظواهر تتصف بالعشوائية والاختلاط، مما يشكل قصور في فهم حقيقة وجوهر حركة الواقع الاسلامي وإمكانيات تقويمه.[40]

وفي هذا الإطار، قدمت الدكتورة منى أبو الفضل رؤية منهجية تتناول جانبين اثنين: التعامل مع التراث السياسي الإسلامي باعتباره من مصادر التنظير السياسي، والتعامل مع الواقع التاريخي والسياسي المعاصر، في ضوء مجموعة من الإشكاليات على النحو التالي:

1 – منهجية التعامل مع التراث السياسي الإسلامي :اهتمت الدكتورة منى أبو الفضل بدراسة التراث السياسي الإسلامي وكيفية إعادة قراءته وفق منهجية تؤدي إلى وقف اجترار التراث ضمن ما أسمته "كسر حلقة الاجترار السلبي للتراث"، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال استنباط المنهجية المستوعبة للأصول المرجعية الحضارية وتوظيفها في إطار قراءة ناقدة من شأنها المساهمة في" تقويم استراتيجيات التدافع والخروج لأمة تعثرت" بوصفها. ويقدم طرح منى أبو الفضل ثلاثة إشكاليات كبرى يمكن إجمالها كالآتي: إشكالية العلاقة بين النص والواقع، إشكالية العلاقة بين القيمي والمادي، وإشكالية العلاقة بين الفكر أو التنظير والحركة، فيما توضح أطروحات منى أبو الفضل أنها تركز على المعرفي كمدخل للفكري والنظري، وتقترب من المعرفي اقترابًا مقارنًا بين النموذج الإسلامي (التوحيدي، الرأسي) وبين النموذج الغربي (العلماني، المتأرجح) ثم تنطلق لبيان أثر خصائص هذا المعرفي على نمط وأهداف الاقتراب من مصادر التراث السياسي كمصادر للتنظير، بحثًا عن تأصيل للعلاقة بين الثابت والمتغير والعلاقة بين القيم والواقع. ومن ثم تصل منى أبو الفضل إلى شرح التمييز بين المنظور الفقهي للأحكام –باعتباره منظورًا جزئيًا محدد الزمان والمكان – وبين المنظور الحضاري الأكثر اتساعًا وشمولًا. ومن هنا تتضح دعوة منى أبو الفضل لإعادة قراءة التراث من داخل النسق المعرفي الإسلامي سواء من أجل كشف العيوب المنهجية لقراءات استشرافية ذات عواقب سياسية بالنسبة لفهم التاريخ وبالنسبة لفهم خصائص الأوضاع الراهنة، أو من أجل أن تتحقق قراءة تراث الفكر السياسي الإسلامي من منظورٍ خاصٍ به.

2 – منهجية التعامل مع الواقع التاريخي والسياسي المعاصر: قدمت الدكتورة منى أبو الفضل رؤية لتطوير منهجية تتبنى منظور التجدد الحضاري في التعامل مع الواقع التاريخي والسياسي المعاصر في إطار الاهتمام بفقه الواقع

وغاياته، كمحاولة رأب الصدع بين الفكر والحركة في ظل اعتبارات عملية تقدم الإسلام الحركي على الفكري في الواقع ،أو لأسباب ترجع لغياب الرؤى الحضارية من العقل المسلم المعاصر واصطباغه بنظرة جامدة للتراث تعوق التعامل مع الواقع. وهو ما يتطلب تبني نظرة شاملة تدمج المقتربات الاستقرائية التاريخية بالمقتربات العقلية الاستنباطية،[41] حيث تصف منى أبو الفضل إسلامية المعرفة على أنها عملية تحول وإحياء للبنية الفكرية الأساسية والحالية والاعتراف بها من خلال تقييمها الجذري في ضوء ترتيب منسق للصفات العقلية والعاطفية والسلوكية النمطية المستمدة من العرف الإسلامي.[42]

ولتنفيذ هذه القواعد المنهجية المستمدة بشكل عام من نصوص الوحي ومعطيات الخبرة التاريخية للتجربة الإسلامية لأغراض التنظير السياسي اعتماد مبادئ وقواعد محلية للفعل السياسي، يقترح الأستاذ لؤي صافي المسلك التالي:

- القيام بعملية استقراء شامل للنصوص المتعلقة بالظاهرة السياسية المدروسة من خلال اختيار النصوص المناسبة لدراسة الظاهرة المعينة، مع الالتزام بمجموعة من الضوابط من منطلق تبعية النص النبوي للنص القرآني، مثل فهم المعنى العام للنص وفق قواعد اللغة العربية، واستخراج الحكم العام المتضمن فيه ثم استنباط قواعد عامة ومقاصد كلية لإزالة التعارض الظاهر بين الأحكام المستخرجة.
- فهم المحتوى العملي للمفاهيم والقواعد النظرية ذات الطبيعة المجردة. وفق ضوابط للاستدلال الفعلي أو التاريخي مثل تحليل أفعال الأفراد المشاركين في الحدث أو الخاضعين لظاهرة السياسية لإبراز مصادرها وقواعدها، مع تحديد القوانين العامة التي تحكم تفاعل هؤلاء الأفراد مع الحدث مثل مبادئ التعاون والتقادم أو الإتحاد والفرقة أو الهيمنة والخضوع.[43]

ومن شأن هذا المسلك أن يخلق إطار نظري ومنهجي واحد تتكامل فيه مقصدية الشريعة بشموليتها مع سننية وثوابت الاجتماع الإنساني في تعدد أبعاده وأولويات حركته وفق مساق يقتضي تكوين بصيرة علمية في كيفية تنزيل أحكام الشريعة على واقع الاجتماع الإنساني وتكييف هذه وفقا لتلك،إذ يتطلب الأمر إجراء عملية تركيبية لجملة من المفاهيم الأساسية في علمي المقاصد والعمران البشري مع مفاهيم أساسية متداولة في الحقل السياسي المعاصر، وبذلك تخرج محاولات التنظير السياسي المعاصر بتكامل بين الجانب المعياري (Normative) والجانب الاختباري (empirical)،[44] ذلك أنه إذا كانت السياسة الشرعية توافق ما نطق به الشرع، فإنها تكون بمثابة قواعد عامة وتطرح مجالاً كبيرا للحركة والتنظير والبناء. وهنا يتحقق أحد مكونات النظام المعرفي الإسلامي ألا وهو الاجتهاد البشري، بيد أن الاجتهاد السياسي يقوم على ركائز ثلاثة، هي: فقه الأصول في المجال السياسي، وفقه الواقع السياسي، ثم فقه تنزيل الأصول على الواقع السياسي، وهو ما يطرح من جهة أخرى ارتباط التنظير السياسي بالحركة وبالواقع.[45]

5. الخاتمة:

يتطلب الخروج من أزمة التنظير السياسي في الفكر الإسلامي المعاصر وفق اجتهادات مشروع إسلامية المعرفة، إعادة النظر في المسلمات الأنطولوجية (الوجودية) والإبستمولوجية (المعرفية) والميثودولوجية (المنهجية) التي تقوم عليها العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهو ما يمثل جوهر المنهجية الإسلامية وأساس بنائها، إذ أن تجاوز هذه الأزمة يقتضي انتهاج طريقين :الأول، من خلال تجاوز المنهجية الإسلامية التقليدية، في ظل قصور هذه الأخيرة على معالجة المشكلات المعرفية الحديثة وتكلس أدواتها الإجرائية ، والثاني، من خلال طرح البديل المعرفي الحضاري، وهو ما لا يمكن أن يتم – وفقا لأطروحة إسلامية المعرفة – إلا بعد إعادة صياغة فكرية تعتمد جهازا مفاهيميا مغايرا يراعي مبادئ الإسلام ومفاهيمه التأسيسية ،إذ يجب تجاوز تصور الحل من منطلق تقليدي،من خلال إبداع منهجية جديدة لا تخل بمقدمات الأنموذج المعرفي الإسلامي، لكن متجاوزة لها.

والملاحظ أنه رغم الجهود المبذولة في هذا السياق، تظل عناصر النظام المعرفي الإسلامي، وبناء المنهجية المتولدة عنه والمنبثقة منه عمليات لم تكتمل بعد، وتبدو عناصر عدم الاكتمال في عدة مظاهر، أهمها:

– أن الموضوعين كتب لهما بعض التأصيل، ولكن لم يتم بعث عناصر للتفعيل وآليات للتشغيل

– أن الاجتهادات في هذا الإطار ظلت قاصرة بحكم فرديتها، متناثرة لم تحدث تراكما معرفيا، فرضها الاهتمام البحثي، وأحيانا أخرى التحديات المنهجية الغربية.

وتأسيسا على ما سبق، يظهر بوضوح أن بناء منهجية إسلامية لأغراض التنظير السياسي من منظور حضاري في إطار مشروع إسلامية المعرفة عملية لم تكتمل بشكل نهائي بعد، إذ لم يتمكن بعد من تحويل المقدمات المنهجية إلى قواعد عملية وإجراءات بحثية ،و إيجاد آليات لتفعيلها في إطار عملية إجتهادية، بمعنى أن التصورات والمبادئ المعرفية المطروحة لم تؤد بعد إلى ولادة منهجية متكاملة، تشمل على إجراءات محددة وطرائق بحث بينة، قادرة على إيجاد مخرج لأزمة التنظير السياسي في الفكر الإسلامي المعاصر التي أسهم في تعميقها واستمرارها المنهجية الإسلامية التقليدية المعتمدة بالأساس.

6. الهوامش:

[1] عبد الحليم مهور باشة ،**التأصيل الإسلامي لعلم الاجتماع، مقاربة في إسلامية المعرفة**، (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة سطيف02 ،2014)،ص ص.192-193

[2] نفس المرجع ، ص ص .204-205

[3] نفس المرجع ،ص186

[4] إبراهيم عبد الرحمان رجب،**التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية**، (الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996)،ص ص27- 28

[5] عبد الحليم مهور باشة ،مرجع سبق ذكره،ص189

[6] عبد الحميد أبو سليمان،"إسلامية المعرفة:مهمة باقية"، مجلة إسلامية المعرفة، ع. 52 ، 2008، ص ص.10-11

[7] علي عدلاوي وشهرة حبيبة،"نماذج من تيار مشروع أسلمة المعرفة"، مجلة العلوم الاجتماعية،م.08،ع.02 مكرر (الجزء الأول)،(جويلية 2019) ، ص ص.207-208

[8] طه جابر العلواني،**إسلامية المعرفة بين الأمس واليوم**، (القاهرة:مكتبة المعهد العالمي للفكر الإسلامي ،1996)،ص ص.06-09

[9] محمد عثمان أبو بكر الهلالي ،**السياسة والعلم والأيديولوجيا: بحث في تجربة أسلمة المعرفة في السودان**،(رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ،جامعة الخرطوم ، 2004)،ص ص.69-83

[10] Muhammad Amimul Ahsan, Abul Kalam Mohammad Shahed & Afzal Ahmad," Islamization of Knowledge: An Agenda for Muslim Intellectuals", Global Journals Inc. (USA) ,Vol 13, Issue 10, 2013, P.36

[11] Taha J. al 'Alwani**, "**The Islamization of Knowledge: Yesterday and Today", The American Journal of Islamic Social Sciences , Vol. 12, No. 1, 1995, P.81

[12] عبد القادر سعيد عبيكشي،"ثورة الخصوصية في العلوم السياسية قراءة في مرتكزات "تحيز النموذج المعرفي"وأدوات التجاوز"، مجلة البحوث السياسية والإدارية،م.03، ع. 01، (2014)، ص.168

[13] عبد الحليم مهور باشة، مرجع سبق ذكره، ص.209

[14]وليد منير،"أبعاد النظام المعرفي ومستوياته"، فتحي حسن ملكاوي وآخرون، **نحو نظام معرفي إسلامي** ،(عمان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، 2000)،ص .169

[15] عبد الناصر زكي العساسي،**ملخصات إصدارات المعهد العالمي للفكر الإسلامي– الكتب الفكرية–** ، (القاهرة:مركز الدراسات المعرفية، ج01 ،2011)، ص.416

[16] إبراهيم عبد الرحمان رجب،"التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية :معالم على الطريق"، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر،م01، ع.03،(1996) ، ص.61

[17] إبراهيم عبد الرحمان رجب، **التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية**،مرجع سابق،ص.105

[18] نفس المرجع،ص ص. 109- 110

[19] إبراهيم عبد الرحمن رجب،ا"لتأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية: معالم على الطريق"، مرجع سبق ذكره، ص57

[20] عصام محمد عبد الشافي عبد الوهاب ، "جهود تطوير نظرية إسلامية في العلاقات الدولية مشروع العلاقات الدولية نموذجا"، مجلة الندوة للدراسات القانونية، م. 01، ع.01،(2013) ،ص.22

[21] مهور باشة عبد الحليم ،مرجع سبق ذكره ، ص ص. 177-178

[22] لؤي صافي،**العقيدة والسياسة:معالم نظرية عامة للدولة الإسلامية**،(فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي،1996)، ص ص.22-23

[23] أحمد إبراهيم أبو شوك،" الأسس المنهجية الحاكمة للمقاربات الشرعية في المجال السياسي" ، عبد المجيد نجاز وآخرون، **المقاربات الشرعية المعاصرة للمفاهيم والموضوعات السياسية : قراءة في المنهج** ،(الدوحة: مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية،2020)،ص ص.59-65

[24] نفس المرجع،ص ص.66-68

[25] إبراهيم عبد الرحمان رجب، **التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية**،مرجع سبق ذكره،ص.133

[26] Louay Safi, "The Quest for an Islamic Methodology: The Islamization of Knowledge Project in Its Second Decade" , The America Journal of Islamic Social Sciences , Vol. 10, No 1 ,1993, PP.30-31

[27] كلمة عبد الحميد أبو سليمان ، نادية محمود مصطفى وسيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، **دورة المنهاجية الإسلامية في العلوم الاجتماعية:حقل العلوم السياسية أنموذجا– سلسلة المنهجية الإسلامية(18)–**، (القاهرة:مركز الدراسات المعرفية،2002)،ص ص.17-18

[28] سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، **النظرية السياسية من منظور حضاري إسلامي:منهجية التجديد السياسي وخبرة الواقع العربي المعاصر**،(عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية ، 2002)،ص.05

[29] نفس المرجع،ص ص.400-401

[30] مهور باشة عبد الحليم،مرجع سبق ذكره،ص245-246

[31] لؤي صافي، مرجع سبق ذكره، ص35-50

[32]حامد عبد الله ربيع، **مدخل في دراسة التراث السياسي الإسلامي** ،(تحرير وتعليق سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل)،(القاهرة:مكتبة الشروق الدولية، ج1 ، 2007)، ص ص.335-336

[33] لؤي صافي،"إسلامية المعرفة من المبادئ المعرفية إلى الطرائق الإجرائية"، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر ،م.01،ع. 03 ، (1996)،ص ص.12-13

[34] فتحي حسن ملكاوي،**منهجية التكامل المعرفي:مقدمات في المنهجية الإسلامية**،(فرجينيا:المعهد العالمي للفكر الإسلامي،ط02،2016) ،ص.249

[35]مهور باشة عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص ص.240-246

[36] عبد الحميد أبو سليمان، **قضية المنهجية في الفكر الإسلامي**، (فرجينيا:المعهد العالمي للفكر الإسلامي ،1989) ، ص ص.15- 18

[37]فتحي حسن ملكاوي، مرجع سبق ذكره، ص219.

[38] سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص07.

[39] سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل ،"حول المنهاجية الإسلامية:مقدمات وتطبيقات"، نادية محمود مصطفى وسيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، **دورة المنهاجية الإسلامية في العلوم الاجتماعية:حقل العلوم السياسية أنموذجا– سلسلة المنهجية الإسلامية(18)–** ،مرجع سبق ذكره، ص ص.36-37

[40] سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، **النظرية السياسية من منظور حضاري إسلامي:منهجية التجديد السياسي وخبرة الواقع العربي**،مرجع سبق ذكره، ص.07

[41] نادية محمود مصطفى،"بناء المنظور الحضاري في العلوم الإجتماعية والإنسانية"، نادية محمود مصطفى وآخرون ،**التحول المعرفي والتغير الحضاري:قراءة في منظومة فكر منى أبو الفضل**، (القاهرة:دار البشير للثقافة والعلوم ، 2011)،ص ص.44-49

[42] Rehaf A. Madani, "Islamization of Science ", International Journal of Islamic Thought, Vol. 9,No.1, 2016, P.56

[43] عبد الناصر زكي العساسي، **ملخصات كتب المعهد العالمي للفكر الإسلامي**،(القاهرة: مركز الدراسات المعرفية ج2005،2)، ص ص.410-411

[44]حسن بن كادي،"تجديد الاجتهاد المقاصدي كآلية للتنظير السياسي الإسلامي المعاصر"، مجلة تحولات ،م. 02 ،ع.01، (يناير 2019) ، ص.455

[45] حميد عبد الرحمن حسن،"علم السياسة وأزمة ما بعد الحداثة:نحو بديل حضاري"،ثقافتنا للدراسات والبحوث،م.06،ع.23، (2010)،ص.151

7. قائمة المراجع:

أولا :باللغة العربية:

1.أبو سليمان،عبد الحميد، **قضية المنهجية في الفكر الإسلامي**، فرجينيا:المعهد العالمي للفكر الإسلامي ،1989

2. ، ،"إسلامية المعرفة:مهمة باقية"، مجلة إسلامية المعرفة، ع. 52 ، 2008

3.إسماعيل،سيف الدين عبد الفتاح ، **النظرية السياسية من منظور حضاري إسلامي:منهجية التجديد السياسي وخبرة الواقع العربي المعاصر**،عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية ، 2002

4.باشة،عبد الحليم مهور ،**التأصيل الإسلامي لعلم الاجتماع، مقاربة في إسلامية المعرفة**،رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة سطيف02 ،2014

5.بن كادي ،حسن،"تجديد الاجتهاد المقاصدي كآلية للتنظير السياسي الإسلامي المعاصر"، مجلة تحولات ،م. 02 ،ع.01، (يناير 2019)

6.حسن،حميد عبد الرحمن ،"علم السياسة وأزمة ما بعد الحداثة:نحو بديل حضاري"،ثقافتنا للدراسات والبحوث،م.06،ع.23، (2010)

7.ربيع،حامد عبد الله ، **مدخل في دراسة التراث السياسي الإسلامي** ،(تحرير وتعليق سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل)،القاهرة:مكتبة الشروق الدولية، ج1 ، 2007

8.رجب،إبراهيم عبد الرحمان ،**التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية**،الرياض:دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996

9. ، ،"التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية:معالم على الطريق"، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر،م01، ع.03،(1996)

10.صافي، لؤي ،**العقيدة والسياسة:معالم نظرية عامة للدولة الإسلامية**،فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي،1996

11. ، ،"إسلامية المعرفة من المبادئ المعرفية إلى الطرائق الإجرائية"، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر ،م.01،ع. 03 ، (1996)

12.عبد الوهاب،عصام محمد عبد الشافي ، "جهود تطوير نظرية إسلامية في العلاقات الدولية مشروع العلاقات الدولية نموذجا"، مجلة الندوة للدراسات القانونية، م. 01، ع.01،(2013)

13.عبيكشي،عبد القادر سعيد ،"ثورة الخصوصية في العلوم السياسية قراءة في مرتكزات "تحيز النموذج المعرفي"وأدوات التجاوز"، مجلة البحوث السياسية والإدارية،م.03، ع. 01، (2014)

14.عدلاوي،علي وحبيبة،شهرة،"نماذج من تيار مشروع أسلمة المعرفة"، مجلة العلوم الاجتماعية،م.08،ع.02 مكرر (الجزء الأول)،(جويلية 2019)

15.العساسي،عبد الناصر زكي،**ملخصات إصدارات المعهد العالمي للفكر الإسلامي– الكتب الفكرية**– ،القاهرة:مركز الدراسات المعرفية، ج01، 2011

16. ، ، **ملخصات كتب المعهد العالمي للفكر الإسلامي**،القاهرة: مركز الدراسات المعرفية ،ج2005،2

17.العلوي، طه جابر ،**إسلامية المعرفة بين الأمس واليوم**، القاهرة:مكتبة المعهد العالمي للفكر الإسلامي ،1996

18.مصطفى، نادية محمود وآخرون ،**التحول المعرفي والتغير الحضاري:قراءة في منظومة فكر منى أبو الفضل**،القاهرة:دار البشير للثقافة والعلوم، 2011

19.مصطفى،نادية محمود وإسماعيل ،سيف الدين عبد الفتاح، **دورة المنهاجية الإسلامية في العلوم الاجتماعية:حقل العلوم السياسية أنموذجا– سلسلة المنهجية الإسلامية(18)–**، القاهرة:مركز الدراسات المعرفية،2002

20.ملكاوي،فتحي حسن وآخرون، **نحو نظام معرفي إسلامي** ،عمان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، 2000

21.ملكاوي،فتحي حسن،**منهجية التكامل المعرفي:مقدمات في المنهجية الإسلامية**،فرجينيا:المعهد العالمي للفكر الإسلامي،ط02، 2016

22. نجاز، عبد المجيد نجاز وآخرون، **المقاربات الشرعية المعاصرة للمفاهيم والموضوعات السياسية : قراءة في المنهج** ،الدوحة: مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية،2000

23.الهلالي،محمد عثمان أبو بكر،**السياسة والعلم والأيديولوجيا: بحث في تجربة أسلمة المعرفة في السودان**، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ،جامعة الخرطوم ، 2004

ثانيا :باللغة الأجنبية:

1.Ahsan, Muhammad Amimul, Mohammad, Abul Kalam Shahed & Ahmad ,Afzal," Islamization of Knowledge: An Agenda for Muslim Intellectuals", Global Journals Inc. (USA) ,Vol 13, Issue 10, 2013

2. Alwani, Taha J. al,"The Islamization of Knowledge: Yesterday and Today", The American Journal of Islamic Social Sciences , Vol. 12, No. 1, 1995

3. Madani, Rehaf A,. "Islamization of Science" , International Journal of Islamic Thought, Vol. 9,No.1, 2016

4. Safi,Louay, "The Quest for an Islamic Methodology: The Islamization of Knowledge Project in Its Second Decade" , The America Journal of Islamic Social Sciences , Vol. 10, No 1 ,1993